سياسة الاحتواء الأمريكية تجاه العراق عام ١٩٩٧

م.د. سعد عزيز داخل
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة
Email: almner1234@yahoo.com

الملخص

أخذت الإدارة الأمريكية عند تولي الرئيس الأمريكي بيل كلنتون تتبع سياسة جديدة مع العراق مغايرة عن سياسة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي شن الحرب على العراق بالتعاون مع التحالف الدولي والعربي في سبيل إخراج العراق من الكويت في عام ١٩٩٠، إذ رأت الإدارة الأمريكية الجديدة عدم اتباع السياسة السابقة في تعاملها مع العراق، وتبني استراتيجية الردع والاحتواء على أساس القضاء على نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. والحد من قدراته العسكرية ومنعه من تهديد الأمن الإقليمي. وفي عام ١٩٩٧ طبقت الإدارة الأمريكية هذه السياسة، من خلال مزيج من العقوبات والضغوط السياسية والعسكرية.

الكلمات المفتاحية: الاحتواء المزدوج، قانون تحرير العراق، أسلحة الدمار الشامل، مجلس الأمن.

The U.S. Containment Policy Toward Iraq in 1997

Lect . Dr. Saad Aziz Dakhel
Basra and Arab Gulf Research Center / University of Basrah
Email: almner1234@yahoo.com

Abstract

When U.S. President Bill Clinton took office, his administration adopted a new policy toward Iraq that differed from that of former President George Bush, who had launched a war against Iraq in cooperation with an international and Arab coalition to expel Iraq from Kuwait in 1990. The new U.S. administration concluded that the previous policy was ineffective in dealing with Iraq and instead adopted a strategy of deterrence and containment aimed at eliminating the regime of former Iraqi President Saddam Hussein, limiting his military capabilities, and preventing him from threatening regional security. In 1997, the U.S. administration implemented this policy through a combination of sanctions and political and military pressure .

Keywords: Dual containment, Iraq Liberation Act, weapons of mass destruction, Security Council.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث حول طبيعة السياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة في تعاملها مع العراق بعد حرب الخليج الثانية، ولاسيما في ظل إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، حيث برزت سياسة الاحتواء كبديل عن المواجهة العسكرية المباشرة مع العراق، ويسعى البحث إلى معرفة إلى أي مدى نجحت سياسة الاحتواء في إضعاف العراق أو تغيير نظامه السياسي.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها توضيح الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة، مثل العقوبات الاقتصادية، وقرارات مجلس الأمن الدولي، وحظر الطيران، ودور دعم المعارضة العراقية، خاصة المؤتمر الوطني العراقي، في تنفيذ سياسة الاحتواء وغيرها من الأهداف الأخرى .

المقدمة

ساهمت أحداث عام ١٩٩٠ في العراق في إحداث تحول ملحوظ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاهه، إذ تبنّت الإدارة الأمريكية سياسة الاحتواء في مواجهة النظام العراقي السابق، سعيًا لإضعافه وإنهائه، إلى جانب حماية مصالحها في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وقد قُسِّم هذا البحث على عدة محاور، تناول الأول سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش تجاه العراق خلال أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، في حين خُصِّص المحور الثاني لبحث سياسة الاحتواء الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون عام ١٩٩٧. واعتمد الباحث على مجموعة من المصادر المهمة التي ساهمت في إثراء الدراسة بالمعلومات، من أبرزها كتاب علي عبد الأمير علاوي "احتلال العراق: ربح الحرب وخسارة السلام"، وكتاب أرشد مزاحم الغريري "تطور العلاقات العراقية الأمريكية" الصادر عن مركز الكتاب الأكاديمي، فضلًا عن عدد من المصادر والموسوعات الأخرى التي تناولت الموضوع وقدّمت بيانات قيّمة حوله.

سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش اتجاه العراق خلال أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١

شكلت أزمة حرب الخليج الثانية بقيام العراق باحتلال الكويت عام ١٩٩٠، أزمة للحكومة الأمريكية الجديدة من خلال التعامل مع التطورات الجديدة ، لذلك اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش Bush George (١٩٨٨-١٩٩٣) سياسة جديدة تمثلت بالتصعيد والقوة الصلبة واستخدام القوة العسكرية المباشرة والعقوبات الاقتصادية تجاه العراق والمحافظة على مصالحها في منطقة الخليج وفي احتواء الدول التي تمتلك اسلحة للدمار الشامل في سبيل تحقيق أهدافها في المنطقة .[١]

لذلك وجهت إدارة الرئيس جورج بوش إنذارا" إلى الحكومة العراقية نتيجة احتلالها الكويت عام ١٩٩٠ تطالبها بانسحاب قواتها من الكويت والامتثال إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (٦٦٠ و٦٦٢)، فيما يخص الانسحاب من الكويت وملف اسلحة الدمار الشامل (WMD) في العراق، وعند انتهاء مهلة التهديد الأمريكي وكأسلوب من أساليب القوة الصلبة للولايات المتحدة الأمريكية، شنت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع التحالف الدولي (IMNF) الحرب على العراق تحت غطاء تنفيذ قرارات المجلس الأمن الدولي حسب قرار(٦٧٨) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ والذي يخول لأعضائه استخدام الوسائل المتاحة والممكنة بما فيه القوة المسلحة، ونجحت قوات التحالف الدولي والعربي من تحرير الكويت بعد عملية (عاصفة الصحراء) عام ١٩٩١، إذ شنت قوات التحالف الدولي هجوما" على القوات العراقية استمرت لمدة ستة أسابيع وأجبرت القوات العراقية على الانسحاب خارج حدودها واتخاذها موقف المدافع عن أراضيها بعد دخول القوات الدولية إلى داخل العراق .[٢]

استمرت سياسة الحكومة الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش George Bush بعد الحرب على العراق باتجاه التصعيد، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية والتركيز على ملف نزع أسلحة الدمار الشامل (WMD). وقد سعت إدارة بوش إلى إبعاد صدام حسين عن السلطة عبر تحفيز العراقيين أنفسهم على ذلك. وفي هذا الإطار دعمت الولايات المتحدة عام ١٩٩٢ إقامة كيان كردي في شمال العراق، عبر فرض حظر جوي على تلك المناطق، فيما عُرف بـ"منطقة الملاذ الآمن "، بهدف حماية الأكراد من النظام الحاكم بعد أحداث انتفاضة عام ١٩٩١.[٣]

كما سعت الحكومة الأمريكية إلى دعم المعارضة العراقية في خارج العراق من أجل الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين عن طريق إقامة مؤتمرات المعارضة العراقية وتوحيد جهودها من أجل الإطاحة بالنظام الحاكم في بغداد ومنها مؤتمر فيينا (Vienna) في النمسا عام ١٩٩٢، وكذلك مؤتمر صلاح الدين(Salahuddin) في كردستان العراق في العام نفسه، كذلك طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس الأمن إصدار قرار رقم ٦٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١ ، يتضمن تفتيش ونزع أسلحة الدمار الشاملة (WMD) العراقية وتشكيل لجنة سميت UNSCOM (اليونسكوم)[٤] مهمتها تفتيش مواقع الاسلحة العراقية، وتضمن هذا القرار مسالة الحدود بين العراق والكويت ونشر وحدة مراقبي الأمم المتحدة ومسائل أخرى تضمنها القرار، وقد وافقت الحكومة العراقية على قرار مجلس الأمن في ٦ نيسان من العام نفسه .[٥]

كما أقدم الرئيس الأمريكي جورج بوش قبل نهاية حكمه على توجيه ضربة عسكرية جوية وصاروخية لإجبار العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٩٣

استهدفت مراكز الصواريخ العراقية في مناطق حظر الطيران التي حددتها مجلس الأمن الدولي، وكذلك استهدفت بعض المواقع المهمة في بعض المدن العراقية والصناعية ومن بينها بغداد .[٦]

وقد استمرت السياسة الأمريكية باستخدام القوة الصلبة في التعامل مع العراق ونظامه لغاية انتهاء ولاية الرئيس الامريكي جورج بوش ومجي الديمقراطيين إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ بفوز الرئيس بيل كلنتون (Bill Clinton) برئاسة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدامه أسلوب الاحتواء في التعامل مع العراق .

سياسة الاحتواء الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون عام ١٩٩٧:

تولى الرئيس الأمريكي بيل كلنتون(Bill Clinton) (١٩٩٣-٢٠٠٠) [٧] السلطة في انتخابات عام ١٩٩٢ ، إذ شعرت الإدارة الجديدة بعدم جدوى سياسة القوى الصلبة في التعامل مع العراق ونظامه الحاكم ، فقد اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تحديد رؤيتها الاستراتيجية في المنطقة الأمريكية بعدد من النقاط من أهمها:

١ – الاحتواء المزدوج للعراق وإيران في الشرق

٢– دعم الجهود الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل (WMD)

٣– الالتزام بتفوق إسرائيل النوعي[٨]

وقد طبقت الإدارة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج(containment policy)[٩] في بداية تسلمها السلطة في آيار عام ١٩٩٣ تجاه العراق وإيران، إذ اعادت صياغة هذا المبدأ الاستراتيجي من قبل مساعد وزير الخارجية مارتن انديك (Martin Indyk)[١٠] واستخدامه لاحتواء قوى إقليمية في العالم الثالث التي تشكل طموحاتها الإقليمية خطراً على أصدقاء وحلفاء أمريكا في العالم بدلا من احتواء خطر عالمي، كما طُبِّقت هذه السياسة على الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة بينه وبين الولايات المتحدة، حيث أوضح أنديك من خلال أفكاره آليات تحييد تلك الدول وعزلها عن المجتمع الدولي، تمهيدًا لاحتوائها على المدى البعيد وتحويلها إلى دول يمكن التعايش معها ضمن نظام دولي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وقد حظيت سياسة الاحتواء بأهمية كبيرة في الاستراتيجية الأمريكية تجاه عدد من الدول، من بينها العراق، إذ استُخدمت هذه السياسة بهدف عزله عن محيطه الإقليمي، وإضعافه، والتأثير في الرأي العام العالمي عبر تصوير النظام العراقي على أنه يشكّل تهديدًا لمنطقة الشرق الأوسط. [١١]

وعلى اساس ذلك فقد تركزت المحددات الاستراتيجية لإدارة الرئيس كلنتون تجاه العراق من خلال عزل الحكومة العراقية كجزء من خطة إقليمية أوسع تضمن سلامة الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة ووفقا لمحددات عديدة هي:

١- المحافظة على تماسك التحالف المعادي للعراق .

٢- التهيؤ للعمل على محاربة النظام العراقي من عناصر داخل العراق متعاونة مع إدارة الرئيس كلنتون وبالتشاور مع كل من بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، وتركيا، ودول الخليج العربي .

٣- قيام الولايات المتحدة بدعم المساعي للتأثير على الاكراد شمال العراق، والاتراك وجعلهم يدركون أن مصلحتهم المشتركة تتمثل في محاربة النظام العراقي .

٤-دعم القوى المعارضة العراقية في الخارج وبغض النظر عن نجاحها في تغيير نظام الحكم أو عدمه.

٥- توسيع منطقة الحظر الجوي لتشمل جميع انحاء العراق .

٦- ادراك المضامين الطويلة الأمد لالتزام الولايات المتحدة باتجاه الدفاع عن هذا النهج .[١٢]

ولكن ادارة الرئيس كلنتون غيرت من سياستها في نهاية عام ١٩٩٦ وبداية عام ١٩٩٧، من الاحتواء المزدوج إلى الاحتواء الانفرادي(Solitary Containment)

تجاه العراق، اذ رأت الإدارة الأمريكية ان تطبيق هذه السياسة اتجاه العراق اكثر سهولة مقارنة مع ايران بسب اختلاف الظروف بين البلدين من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية، كذلك فان سياسة الاحتواء الامريكي ضد النظام العراقي جاءت وفقا للاستراتيجية الأمريكية التي ترى خطورة العراق على المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة.[١٣]

على هذا الاساس شهدت المدة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتضيق الخناق على النظام العراقي من خلال تدهور العلاقة بين فرق التفتيش الدولية التابعة لمجلس الأمن الدولي والنظام العراقي، اذ بدأت الأزمة ١٩٩٧ عندما ذكرت بعض وسائل الاعلام الأمريكية نقلا عن الرئيس الامريكي بل كلنتون (Bill Clinton) ان هناك (٧٨) قصرا في العراق تحتوي على أسلحة الدمار الشامل (WMD)، وفي شهر حزيران من عام ١٩٩٧ منعت القوات العراقية فرق التفتيش الدخول لموقعين مهمين وصفتهما اللجنة الخاصة على انها من المواقع (الرئاسية)الحساسة، وكان رد الجانب العراقي في سبب منع الدخول إلى تلك المواقع باعتبارها من المواقع الرئاسية والسيادية التي لن يسمح العراق بدخول فرق التفتيش إليها، اثارت الولايات المتحدة الأمريكية الامر وجعلت مجلس الأمن الدولي يعقد اجتماع في ٢١ حزيران وأصدر قرار رقم (١١١٥) الذي أدان محاولة العراق منع فرق التفتيش الدولية الدخول إلى تلك القصور ، وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٩٧ قرر النظام العراقي عدم السماح بمشاركة الأمريكيين في عمل اللجنة الخاصة في العراق ، وطلب إيقاف تحليق طائرات الاستطلاع الأمريكية (طائرات التجسس) واستبدالها بطائرات من دول أخرى ، وجاء قرار السلطات العراقية رداً على قرار مجلس الأمن

الدولي (١١٧٤) حول تقرير اللجنة الخاصة برئاسة ريتشارد باتلر Richard Butler رئيس لجنة التفتيش الدولي[١٤]، والذي تضمن إدانة الحالات المتعددة لرفض السلطات العراقية السماح للأمريكيين بدخول المنشآت التي ذكرتها (اللجنة الخاصة) ، كما أكد القرار المذكور حظر سفر المسؤولين العسكريين العراقيين إلى الخارج.[١٥]

واثار ذلك العمل مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة الأمريكية التي هددت باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي فيما يخص تفتيش مواقع اسلحة الدمار الشامل (WMD)، وعلى ضوء ذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية التحضير للقيام بتوجيه ضربات جوية عسكرية جديدة وبدعم بريطاني إلى العراق ، لكن معارضة بعض الدول في مجلس الأمن الدولي امثال روسيا والصين وفرنسا وعدم موافقة الدول العربية بتوجيه ضرابات عسكرية إلى العراق، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعدل عن استخدامها القوة العسكرية وممارسة الضغوط السياسية ضد العراق فيما يخص فرق التفتيش الدولية التابعة لمجلس الأمن الدولي[١٦] .

لقد اخذ الكونغرس الامريكي يمارس ضغطا" كبيرا" على الحكومة الأمريكية من أجل تغيير سياستها تجاه نظام صدام حسين، فقد اخذ المحافظون الجدد في مجلس النواب الامريكي في التشكيك علناً في أسس سياسة الاحتواء المزدوج ، التي اتبعها ادارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون تجاه النظام الحاكم في العراق، اذ أنهم وجدوا عمليات "المراقبة الشمالية والجنوبية مكلفة للغاية ، التي كانت جزءا لا يتجزأ من سياسة كلينتون في الاحتواء في تعاملها مع العراق ، والذي ساعد في اثارة الرأي الامريكي والكونغرس ضد سياسة الإدارة الأمريكية، قيام رئيس المؤتمر الوطني العراقي(Iraq National Congress) المعارض للنظام الحاكم في العراق أحمد الجلبي[١٧] بنشر فلم وثائقي[١٨] في منتصف عام ١٩٩٧ في وسائل الإعلام الأمريكية، الذي ترك اثرا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اخذت المواقف تتغير في واشنطن تجاه سياسة الإدارة الأمريكية اتجاه العراق ودعم المعارضة العراقية[١٩].

كذلك كانت آثار العقوبات على العراق كارثية. فقد تمكن النظام من البقاء في السلطة، ولكن السكان عانوا كثيراً من انخفاض الدخل، وتدهور الخدمات، وانهيار البنية الأساسية التي تضررت بشدة بالفعل بسبب الحرب. وأصبحت العقوبات مثيرة للجدال على نحو متزايد مع تساؤل المزيد من البلدان عن غرضها، وما إذا كانت قد حققت هدفها الرئيسي المتمثل في حمل العراق على الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. ولكن إدارة كلينتون تمسكت بها بإصرار، وفي غياب أي بديل سياسي آخر، أصبحت سياسة الاحتواء المزدوج (containment policy) موضع شك متزايد كوسيلة لإحداث

تغيير في النظام. ولم تكن الولايات المتحدة مستعدة قط لتزويد المعارضة بأي شيء أكثر من الدعم الرمزي، وكانت دائماً تخشى أن تنجر إلى التزام آخر قد يقودها إلى حرب أخرى مع العراق.[٢٠]

وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨ ، وجه المحافظون عبر إحدى المؤسسات الأمريكية، وهي لجنة العلاقات الخارجية رسالة مفتوحة إلى الرئيس كلينتون لتبني تغيير النظام في العراق كجزء من السياسة الرسمية للولايات المتحدة ، وفي ٣١ تشرين الاول من العام نفسه، عقد الكونغرس الأمريكي اجتماعا وأقر قانون تحرير العراق(Iraq Liberation Act) [٢١] الذي مثّل تحولًا رسميًا في السياسة الأمريكية تجاه العراق، حيث نصّ على دعم وتمويل أحزاب المعارضة العراقية بهدف الإطاحة بنظام صدام حسين وإقامة حكومة ديمقراطية. وجاء هذا التوجّه في أعقاب أحداث عام ١٩٩٦ التي شهدت صراعًا بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) والاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) في شمال العراق، إلى جانب دخول القوات العراقية إلى منطقة الحظر الجوي. كما تأثرت السياسة الأمريكية بالصعوبات التي واجهها مفتشو الأسلحة مع الحكومة العراقية، نتيجة عدم تعاونها في تسهيل عمليات التفتيش على منشآتها العسكرية، وقيامها بطرد المفتشين من العراق، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تبنّي سياسة أكثر تشددًا تهدف إلى تغيير النظام.[٢٢]

اذ رأى المسؤولون الامريكيون من حزب المحافظين ان العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي والتي استخدمتها الولايات المتحدة في اساليب الاحتواء، قد استغلها النظام العراقي الحاكم لتجويع الشعب العراقي والعمل على تقوية نظامه من خلال التلاعب بقرارات الامم المتحدة عن طريق خطة للأمم المتحدة للسماح باستئناف صادرات النفط العراقية في مقابل السماح باستيراد الغذاء والأدوية والإمدادات الضرورية إلى العراق. وبدا أن برنامج "النفط مقابل الغذاء" (Oil–for–Food Programme) الذي أطلق في عام ١٩٩٦ تحت إشراف الأمم المتحدة يوفر للنظام درجة من الشرعية الدولية. وقد استخدم النظام ذلك لتحقيق أقصى استفادة منه، حيث تلاعب بالأفراد والشركات وحتى البلدان الرئيسة في حملته لرفع العقوبات، كذلك اعتراف المسؤولين في الحكومة الأمريكية، ان العقوبات الاقتصادية اثرت على الطبقة الوسطى العراقية اكثر من تأثيرهاعلى النظام الحاكم في العراق[٢٣].

وعلى الرغم من معارضة وزارة الخارجية الأمريكية التي رأت فيه تدخلا من السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية، اذ لم يكن المحافظون سابقا يتدخلون في الإدارة او السياسية الأمريكية[٢٤]، وفي النهاية قررت وزارة الخارجية تبني هذه السياسة، ويرجع هذا في الأساس إلى عدد من البنود والتعديلات التي وضعتها ، وقد تم تضمين هذه البنود والتعديلات بإصرار من وزارة الخارجية كثمن لدعمها قانون تحرير العراق (ILA)، اذ تم التصويت عليه في مجلس النواب

الامريكي، وجاءت المصادقة من الحكومة الأمريكية بعد يوم واحد من قيام النظام الحاكم في العراق وقف التعاون مع اللجنة الخاصة ((UNSCOM)) المشكلة من قبل مجلس الأمن الدولي[٢٥].

ساهم قانون تحرير العراق في تجديد آمال المعارضة العراقية بعد أحداث عام ١٩٩٦ ، والتي شهدت تدهورا في العلاقات بين المعارضة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية، اذ ان القانون اجاز للرئيس الامريكي تقديم تمويل مالي للمعارضة العراقية على شكل مساعدات عسكرية تقدر بحوالي ٩٧ مليون دولار امريكي، وينص أحد أحكام قانون تحرير العراق على أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تتبنى سياسة "دعم الجهود" الرامية إلى إزالة النظام الذي يرأسه صدام حسين. وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، أعلن الرئيس كلينتون ((أن تغيير النظام يشكل عنصراً من عناصر السياسة الأميركية تجاه العراق.))، وقد عرفت الأحزاب في القانون بالأحزاب التي تساعد على تغيير ديمقراطي في العراق ووضع شكل رسمي للصلة بين الاحزاب المعارضة والادارة الامريكية.[٢٦]

وقد جاء توقيع قانون تحرير العراق وإعلان سياسة الإطاحة بالنظام في ذروة سلسلة الأزمات التي استمرت عاماً كاملاً بشأن عمليات التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة على الأسلحة في العراق، والتي توقفت خلالها عمليات التفتيش مراراً وتكراراً ثم استؤنفت بعد وساطة من جانب الأمم المتحدة وروسيا وغيرهما.

الخاتمة

شكّلت سياسة الاحتواء محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية عام ١٩٩٧ تجاه عدد من الدول، ومنها العراق، حيث هدفت إلى تطويقه وعزله إقليميًا، وإضعاف قدراته، وإقناع الرأي العام العالمي بخطورة نظامه على منطقة الشرق الأوسط، مع الحفاظ على توازن القوى دون اللجوء إلى حرب شاملة. ولتحقيق ذلك، اعتمدت الولايات المتحدة مجموعة من الأدوات، من بينها فرض العزلة، وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وفرض حظر جوي، إضافة إلى السعي لتغيير النظام من خلال دعم المعارضة العراقية عبر إصدار قانون تحرير العراق عام ١٩٩٨.

تعكس هذه السياسة تحوّلًا في النهج الأمريكي من المواجهة العسكرية المباشرة إلى أسلوب الضغط طويل الأمد، الذي يجمع بين الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية المحدودة. وقد نجحت هذه الاستراتيجية في إضعاف العراق وتقليص قدراته، إلا إنها لم تحقق هدفها الأساسي المتمثل في إسقاط النظام العراقي بشكل مباشر، كما أدت إلى آثار إنسانية واقتصادية كبيرة داخل العراق؛ لذلك يمكن القول إن سياسة الاحتواء كانت فعّالة جزئيًا في تحقيق التوازن الإقليمي، لكنها بقيت محدودة النتائج في تحقيق التغيير السياسي المنشود.

الهوامش

(١) محمد صدام طريف ، الازمة الدولية وطرق دراستها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية الأمريكية، رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٧ ، ص٣٧.

(٢) ماريانا خاردوكي ، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية العلاقات الدولية في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥، ط١ ، دار الفارابي ،بيروت ،٢٠١٣، ص٢٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٣٣.

(٤) (UNSCOM) هي اللجنة المفوضة الخاصة من الامم المتحدة ، أنشات بناء على قرار مجلس الأمن ٦٨٧ في ١٨ نيسان عام ١٩٩١ ، وبعد أن وافق العراق على قرار ٦٨٧ وموافقة مجلس الأمن على تقرير الامين العام للامم المتحدة تم تعيين السويدي رولف ايكيوس رئيس لليونسكوم في ١ ايار عام ١٩٩١ ، وفي عام ١٩٩٧ خلفه في المنصب الاسترالي ريتشارد بتلر الذي استمر لمدة سنتين، بعد ذلك تم تعيين الامريكي تشالز داوفلر، وقد حلت اللجنة الانسكوم وجاءت بدل عنها لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش (الانموفيك): ارشد مزاحم الغريري ،تطور العلاقات العراقية الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠٠٣ ،ص٤٠.

(٥) فراس ابراهيم حميد ، العراق فـي وثائق هيأة الأمم المتحدة (١٩٩٠- ٢٠٠٣) اطروحة دكتوراه جامعة البصرة ، ٢٠١٩ ،ص٢٨٩-٣٠٢.

(٦) عادل محمد حسين ، العراق في السياسة الأمريكية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، ٢٠١١ ص٢٧٦ .

(٧)Bill Clinton الرئيس الثاني والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية، تولّى الحكم خلال المدة (١٩٩٣–٢٠٠١)، ويُعد من أبرز قادة الحزب الديمقراطي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد اتسمت سياسته بالتركيز على الإصلاح الاقتصادي داخليًا، مع تبنّي استراتيجيات خارجية قائمة على الاحتواء وإدارة الأزمات الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. حسن نافعة، السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ ١٤٥

(٨) عادل محمد حسين ،المصدر السابق ، ص٢٧٩.

(٩) سياسة الاحتواء صاغ مبادئها جورج كينان الخبير الأمريكي عام ١٩٤٧ وتقوم على فكرة انشاء سلسلة من الاحلاف والقواعد العسكرية بهدف تطويق وعزل الاتحاد السوفيتي والاحتواء فعل وقائي استباقي واجراء متبع ازاء بعض الدول وقد اتبعتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وكانت قائمة على عدة سمات ، منها الحفاظ على العقوبات الاقتصادية ، ونظام التفتيش لضمان نزع السلاح ، و "مناطق حظر الطيران والضربات الجوية العقابية على الأهداف العراقية عندما يبدو سلوك صدام حسين مهددا للسلام العالمي :.

Peter Hahn, Mission Accomplished? The United States and Iraq Since World War 1 (New York: Oxford University Press, 2012)p, 113.

(١٠) Martin Indyk هو دبلوماسي أمريكي بارز شغل منصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى خلال تسعينات القرن العشرين في إدارة الرئيس بيل كلينتون. يُعدّ من أبرز صانعي السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وكان له دور مهم في صياغة سياسة "الاحتواء المزدوج" تجاه العراق وإيران، إضافة إلى مشاركته في جهود السلام في المنطقة، ولاسيما عملية السلام العربية–الإسرائيلية. عبد المنعم المشاط، السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، صـ ١١٢.

(١١)، أيمن يوسف ، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد٥ العدد ١ ،٢٠٠٨ ،ص ١٤٩.

(١٢) أحمد عبدالواحد عبدالنبي ، محددات الإدارة الديمقراطية تجاه العراق في عهد الرئيس الامريكي بل كلنتون ، نسق، ٢٠٢٤، المجلد ٤١، العدد ٦، ص٨٨٨–٩١١.

(١٣) احمد عبدالواحد عبدالنبي ،المصدر السابق، ص ٨٩٥ .

(١٤) دبلوماسي استرالي تولى بعض المناصب منها سفير في جنيف ونيويورك، واصبح رئيس اللجنة الخاصة بتفتيش اسلحة الدمار الشامل في العراق عام ١٩٩٧ بدلا من من رئيس اللجنة السابقة ايكيوس للمزيد ينظر :

. Scott Rater ,End Game, Simon Schuster's ,New York,1999,p23

(١٥) عادل محمد حسين ، المصدر السابق ،ص٢٨٦.

(١٦) المصدر نفسه ،ص٢٨٥ .

(١٧) احمد الجلبي هو سياسي عراقي وُلد عام ١٩٤٤ في بغداد، يُعد من أبرز الشخصيات المعارضة لنظام الحكم في العراق خلال فترة التسعينيات وما بعدها. أسس وترأس المؤتمر الوطني العراقي، الذي أدى دورًا في تنسيق جهود المعارضة العراقية في الخارج، خصوصًا مع الولايات المتحدة. كان له حضور سياسي وإعلامي بارز في مرحلة ما قبل وبعد عام ٢٠٠٣، حيث ارتبط اسمه بمحاولات تغيير النظام في العراق ودعم المعارضة في الخارج. عبد الإله بلقزيز، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، صـ ١٦٧.

(١٨) قام الجلبي بعرض "قصة" عن المؤتمر الوطني الموحد في ABC شبكة تلفزيونية أمريكية ، التي تضمنت عرض فيلم وثائقي في سلسلة تقارير بيتر جينينغز. ركز الفيلم الوثائقي على عمليات المؤتمر الوطني العراقي في العراق اثناء مدة ولاية كلينتون الأولى ، وتمكن الجلبي من تهريب فريق مراسلي ABC إلى شمال العراق للحصول على "لقطات" موثقة من عمل المؤتمر الوطني العراقي شمال العراق ، حتى جلب معه عدد قليل من زملائه المنفيين من المعارضة العراقية .

.Richard Bonin, Arrows of the Night: Ahmad Chalabi and the Selling of the Iraq War, (New York: Anchor Books, 2011), 119.

(١٩) سعد عزيز داخل ، قانون تحرير العراق ودعم المعارضة العراقية عام ١٩٩٨، مجلة الخليج العربي، ٢٠٢١، المجلد ٤٩، العدد ٣، ص ٩٧-١١٠.

(٢٠) علي عبد الامير علاوي ،احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام ،ط٢ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،٢٠٠٩.،ص ٩٦.

(٢١) تضمن قانون تحرير العراق عدة فقرات مهمة منها : يؤكد القانون في المادة الحادية عشر ان العراق في وضع مخالف وغير مقبول لالتزاماته الدولية وحث الرئيس على اتخاذ الاجراءات المناسبة بموجب دستور الولايات المتحدة وقوانينها ذات العلاقة ،لحمل العراق على تنفيذ التزاماته الدولية ،كذلك تضمن القانون في القسم الثالث منه ما يأتي ((على الولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة مساعدة الساعين لإزالة النظام الذي يتراسه صدام حسين من السلطة في العراق والتشجيع على ظهور حكومة ديمقراطية تحل محل النظام ، للمزيد ينظر: سمية جمني ، صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،٢٠١٥،ص٦٩.

(٢٢) سعد عزيز داخل ، المصدر السابق ، ص ٩٧-١١٠.

(٢٣) حامد البياتي ، سقوط الشيطان ،ط١،٢٠٠٣ ص٥٢.

(٢٤)رائد ارحيم محمد ، الاستراتيجية الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية (الأزمة العراقية٢٠٠١- ٢٠٠٣، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٦، المجلد ٨، العدد ٢٨، الصفحات ٢٤٩-٢٧٢.

(٢٥) سعد عزيز داخل المصدر السابق ، ،ص٩٩.

(٢٦) المصدر نفسه ، ص٩٩.

المصادر

١. ارشد مزاحم الغريري ،تطور العلاقات العراقية الامريكية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠٠٣.
٢. حامد البياتي ، سقوط الشيطان ،ط١،٢٠٠٣ .
٣. حسن نافعة، السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠.
٤. ماريانا خاردوكي ، الكرد والسياسة الخارجية الأمريكية ،بيروت ، ٢٠١٣.
٥. علي عبد الامير علاوي ،احتلال العراق ربح الحرب وخسارة الاسلام ،ط٢ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،٢٠٠٩
٦. عبد الإله بلقزيز، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣.
٧. عبد المنعم المشاط، السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

الرسائل واطاريح

١. سمية جمني ، صدام حسين وسياسته اتجاه الأكراد، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،٢٠١٥.
٢. فراس ابراهيم حميد ، العراق في وثائق هيأة الأمم المتحدة (١٩٩٠- ٢٠٠٣) اطروحة دكتوراه جامعة البصرة ، ٢٠١٩.
٣. محمد صدام طريف ، الازمة الدولية وطرق دراستها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية الأمريكية ، رسالة ماجستير جامعة الشرق الاوسط ، ٢٠١٧.
٤. عادل محمد حسين ، العراق في السياسة الأمريكية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، ٢٠١١.

البحوث

١. احمد عبدالواحد عبدالنبي ، محددات الإدارة الديمقراطية تجاه العراق في عهد الرئيس الامريكي بل كلنتون ، نسق، ٢٠٢٤، المجلد ٤١، العدد ٦،
٢. أيمن يوسف، إيران في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية: من الاحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد٥ العدد ١ ،٢٠٠٨
٣. رائد ارحيم محمد، لإستراتيجية الأمريكية لإدارة الأزمات الدولية (الأزمة العراقية٢٠٠١- ٢٠٠٣، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠١٦، المجلد ٨، العدد ٢٨
٤. سعد عزيز داخل، قانون تحرير العراق ودعم المعارضة العراقية عام ١٩٩٨، مجلة الخليج العربي، ٢٠٢١، المجلد ٤٩، العدد ٣

المصادر الإنجليزية

1-Peter Hahn, Mission Accomplished? The United States and Iraq Since World War 1 (New York: Oxford University Press, 2012)p,
2-Richard Bonin, Arrows of the Night: Ahmad Chalabi and the Selling of the Iraq War, (New York: Anchor Books, 2011
3-Scott Rater ,End Game, Simon Schuster's ,New York,1999

Sources

1-Arshad Muzahim Al-Ghariri, *The Development of Iraqi–American Relations*, Academic Book Center, Amman, 2003.

2-Hamed Al-Bayati, *The Fall of the Devil*, 1st ed., 2003.

3-Hassan Nafaa, *U.S. Foreign Policy After the Cold War*, Dar Al-Shorouk, Cairo, 2000.

4-Marianna Khardouki, *The Kurds and U.S. Foreign Policy*, Beirut, 2013.

5-Ali Abdul Amir Allawi, *The Occupation of Iraq: Winning the War, Losing Islam*, 2nd ed., Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut, 2009.

6-Abdelilah Belkeziz, *U.S. Policy in the Middle East After the Cold War*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2003.

7-Abdel Moneim Al-Mashat, *U.S. Policy Toward the Middle East*, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2002.

Theses and Dissertations

1-Soumaya Jamni, *Saddam Hussein and His Policy Toward the Kurds*, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences – Pole Chetma, Mohamed Khider University of Biskra, 2015.

2-Firas Ibrahim Hamid, *Iraq in United Nations Documents (1990–2003)*, PhD Dissertation, University of Basra, 2019.

3-Mohammed Saddam Tarif, *The International Crisis and Methods of Studying It: An Analytical Study of the Iraqi–American Relations Crisis*, Master's Thesis, Middle East University, 2017.

4-Adel Mohammed Hussein, *Iraq in U.S. Policy*, PhD Dissertation, University of Mosul, 2011.

Articles

1-Ahmed Abdelwahed Abdelnabi, "Determinants of the Democratic Administration's Policy Toward Iraq During the Presidency of Bill Clinton," *Nasaq*, 2024, Vol. 41, No. 6.

2-Ayman Youssef, "Iran in U.S. Strategic Calculations: From Dual Containment to the New Middle East," *Journal of the Union of Arab Universities for Arts*, Vol. 5, No. 1, 2008.

3-Raed Arhim Mohammed, "The American Strategy for Managing International Crises (The Iraqi Crisis 2001–2003)," *Al-Kufa Journal of Legal and Political Sciences*, 2016, Vol. 8, No. 28.

4-Saad Aziz Dakhel, "The Iraq Liberation Act and Support for the Iraqi Opposition in 1998," *Arabian Gulf Journal*, 2021, Vol. 49, No. 3.